جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2023

الجزء الخامس

الحالة العامة

اقتصاد الشرق الأوسط
لعام 2023

أداء اقتصادي مضطرب وتداعيات بارزة
لطوفان الأقصى على اقتصاد المنطقة

أ.عبدالحافظ الصاوي
مدير منتدى الدراسات المستقبلية

أداء اقتصادي مضطرب

وتداعيات بارزة لطوفان الأقصى على اقتصاد المنطقة

- مستخلص:

في مقدمة التقرير، تمت الإشارة إلى عملية إعادة رسم خرائط المنطقة، والدور الغائب لدولها عن هذا الأمر، وكذلك عدم تحقيق حالة نجاح في المنطقة، باستثناء تجربة تركيا غير المكتملة. كما تمت الإشارة إلى حالة إيران ومعاناتها من العقوبات وتأثير ذلك على اقتصادها، والإقرار بأن عام 2024، لن يتغير الواقع الاقتصادي فيه، ما لم تتغير طرق إدارة اقتصاديات المنطقة.

ويأتي التقرير هذا العام في بنيته العلمية من حيث التناول، ليشير إلى الجزء الثابت منه، وهو ما يتعلق برصد مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول المنطقة العربية، وكذلك لكل من إيران وتركيا. فعلى مستوى المنطقة العربية، تراجع الناتج المحلي الإجمالي من حيث القيمة ومعدلات النمو، وفي تركيا فعلى الرغم من التداعيات الاقتصادية السلبية خلال عام 2023، إلا أنها لازالت تحقق معدلات نمو إيجابية، أما إيران فكونها تعاني من أداء غير طبيعي، فإن معدلات نموها الاقتصادي لا تعبر عن أدائها الذي يعكس إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية. وتناول المحور الأول الخاص بالمؤشرات الاقتصادية الكلية كذلك أداء دول منطقة الشرق الأوسط على صعيد عدد السكان، ومعدلات الزيادة السكانية، ومعدلات الخصوبة. أيضًا رصد التقرير حركة دول المنطقة على صعيد التجارة الخارجية، والمديونية العامة، مع التركيز على الديون الخارجية التي تعد واحدة من أبرز المشكلات الاقتصادية على صعيد دول المنطقة والعالم. كما تمت الإشارة إلى معدلات التضخم وارتفاعها بالمنطقة تأثرًا بموجة التضخم العالمية، حيث لوحظ ارتفاع معدلات التضخم في بعض الدول العربية متوسطة الدخل، وكذلك الدول الأقل نموًا، إلا أن التضخم كان أشد وتيرةً في إيران، وفي النصف الثاني من العام في تركيا.

واختتم المحور الأول مضمونه بالإشارة إلى المؤشرين المهمين، وهما البطالة والفقر، لما لهما من انعكاسات اجتماعية، وبخاصة في ظل الأوضاع التي تعاني منها المنطقة، بسبب غياب الاستقرار السياسي والأمني، وفشل خطط التنمية في المنطقة، وإن كان تركيا تلاحظ فيها تراجع معدلات البطالة، ويرجع ذلك لتبنيها نموذج تعايش النمو والتضخم، من أجل تقليل معدلات البطالة.

أمـا المحـور الثاني، فقـد ركَّز على حدث مهـم، يتعلق بدعوة ثـلاث دول عربيـة للانضمام لتجمع «بريكـس»، باعتبـاره ملمحًا مهمًا في أداء الاقتصاد العالمـي، وضمه لنماذج شرقية يمكن اعتبارها في مواجهة المشروع الأميركي الغربي، المسيطر على مقدرات الاقتصاد العالمي منذ مطلع القرن العشرين. وقـد تضمن المحـور، الإمكانيات والقدرات الاقتصادية للدول العربية الثـلاث، وكذلك التحديات التي ستواجهها نتيجة انضمامها للبريكس.

وإذا كان المحـور الأول يعبـر عن الجزء الثابت من أعمال التقرير على مدار السنوات الماضية، فإن المحوريـن الثانـي والثالث يعبران عن الجزء المتغير في التقرير، والذي عـادة ما يتناول أهم الأحداث التي وقعت خلال العام.

وكون المحور الثاني تضمن انضمام ثلاث دول عربية للبريكس، فإن المحور الثالث قد تضمن عملية «طوفان الأقصى» وتداعياتها الاقتصادية على ثلاث جبهات: الأولى شهدت التأثير على صعيد اقتصاد غزة وفلسطين، مبينًا تلك التأثيرات من خلال الأرقام الواردة عن تقارير أممية. أما الجبهة الثانية فقد شملت التداعيات على الدول العربية، وبخاصة 3 من دول الجوار لفلسطين، وهي مصر والأردن ولبنان. كمـا تمـت الإشارة إلى انعكاس ممارسات جماعة الحوثيّين على التجـارة بالبحر الأحمر. وفي الجبهة الثالثـة، رصـد التقرير أهم ما نشر عن الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها إسرائيل نتيجة حرب الإبادة التـي شنتهـا على غزة، عقب «طوفان الأقصى»، ثم كانت الخاتمة التي تضمنت محاولة لاستشراف أداء اقتصاد منطقة الشرق الأوسط في عام 2024، عبر سيناريوهات حاكمة تتعلق بمدى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، أو استمرار الوضع القائم على ما هو عليه دون تغيير.

- مقدمة:

على الرغم من التسليم بأن المنطقة يجري إعادة رسم خرائطها، وبخاصة تلك الخرائط الجيوسياسية، والجيواقتصادية، إلا أن تلك الخرائط تُرسَم بعيدًا عن الإرادة العربية، وإن ساهمت أيدي عربية في رسم هذه الخرائط، فإنما يأتي ذلك من قبيل كونها أداة وليست عقلًا فاعلًا.

فاقتصاد المنطقة العربية في مجمله لم يحظ بحالة نجاح خلال السنوات الماضية. وإذا كنا نتحدث عن واقع اقتصاد منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2023، فإننا معنيّين بالحديث عن اقتصاد كل من تركيا وإيران، إضافة إلى اقتصادات المنطقة العربية.

لقد كشفت نتائج أعمال عام 2023، عن تراجع الاقتصاد التركي في العديد من المؤشرات النقدية والمالية، وإن كانت التجربة التركية لازالت تحتفظ بأهم مقومات نجاحها، وهو وجود قاعدة إنتاجية قوية. وظهر خلال العام أيضًا، تغيُّر في استراتيجية تركيا الاقتصادية خارجيًا، فلم يعد التوجه شرقًا حاكمًا في استراتيجية تركيا، بل العمل على المحور الغربي في نفس الوقت الذي تسعى فيه تركيا لجوارها الشرقي، وهو ما يعني اتباع نهجًا مزدوجًا، مع علم تركيا بأنها غير مرحب بها في النطاق الغربي، ولكن على ما يبدو أن النهج المزدوج تمَّ اتباعه من أجل تخفيف حدة الأزمة الاقتصادية في البلاد.

ولا تزال إيران تعاني من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، ولم يتغير شيء خلال عام 2023، بشأن التوصل لاتفاق بين إيران وكل من أميركا وأوروبا، على الرغم من وجود رئيس ديمقرطي على رأس السلطة في أميركا منذ عام 2021، وهو ما يعني أن الأزمة مستمرة، وقد تزداد حدتها إذا ما وصل إلى رأس السلطة قريبًا رئيس جمهوري.

المؤشرات الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، تعكس استمرار الأزمة الاقتصادية في المنطقة العربية، وبخاصة لدى الدول متوسطة الدخل، مثل مصر والأردن والمغرب ولبنان، وكذلك الحال لدى الدول النفطية العربية، التي تراجعت مواردها المالية خلال عام 2023، نظرًا لتراجع سعر برميل النفط في المتوسط، وهو ما يؤكد على أن المنطقة العربية في المعادلة الاقتصادية الدولية، تقع في نطاق المتغير التابع وليس المتغير المستقل، وكذلك الحال بالنسبة لتركيا وإيران.

وفي الربع الأخير من عام 2023، وقعت أحداث «طوفان الأقصى»، لتكون له دلالات وتداعيات عدة، من بينها الدلالات والتداعيات الاقتصادية، والتي كان أبرزها إظهار الاقتصاد الإسرائيل في حجمه الطبيعي، وإزالة توهمات التفوق التكنولوجي.

كما عكس «طوفان الأقصى» أن التخلف التكنولوجي العربي ليس حتميَّة تاريخية، بل هناك نموذج ناجح يمكن استلهامه، حتى مع نقص الإمكانيات ومحدودية الموارد، ليبقى المورد الأهم والأبرز في صناعة التنمية، هو الإنسان؛ فهو مَن يصنع التنمية، وهو مَن يَجني ثمارها.

ووضع «طوفان الأقصى» كافة التجارب العربية، بل وتجارب منطقة الشرق الأوسط كله، في موقف المساءلة التاريخية أمام شعوب المنطقة، بعد أن كشف حججهم الواهية في عدم النجاح تنمويًّا، وأظهر أنهم لا يمتلكون الإرادة اللازمة والضرورية للقيام بواجب نهضة الشعوب والأوطان.

ومع أن الحرب على غزة دخلت شهرها الرابع، لم تهتز شعرة في رؤوس الحكَّام تجاه قضية التطبيع مع الكيان الصهيوني، فضلًا عن حالة الخذلان في تقديم الدعم بكافة صوره للمقاومة الفلسطينية.

وفي ضوء ما مضى من الحرب على غزة، شهدت إسرائيل خسائر في مجالات عدة، من بينها الخسائر الاقتصادية، التي لم تشهد لها مثيلًا من قبل، وعلى مدار عمر الصراع العربي الإسرائيل.

ومن الواجب في تناول التقرير للتداعيات الاقتصادية لعملية «طوفان الأقصى»، أن يُعرّج على دور الشعوب في المقاطعة الاقتصادية، وكذلك تقديم المستطاع من الدعم المادي.

في ختام مقدمة التقرير، ليس من قبيل التشاؤم، القول بأن عام 2024، لن يشهد تحسنًا في منطقة الشرق الأوسط على الصعيد الاقتصادي، إذا ما تمت إدارته على منوال عام 2023، بل قد يشهد المزيد من التدهور، في ظل التداعيات الإقليمية والدولية السلبية، وكذلك استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني.

أولًا: المؤشرات الاقتصادية الكلية للمنطقة

من المفترض أن تعكس المؤشرات الاقتصادية الكلية للمنطقة العربية حالة الوضع المعيشي للسكان بها، ولكن نظرًا لطبيعة غياب التعاون أو التنسيق الاقتصادي بين دول المنطقة من جهةٍ، واستمرار حالة النزاعات المسلحة التي تعيشها بعض دول المنطقة (ليبيا، سورية، اليمن، العراق، السودان) منذ فترة من جهةٍ أخرى، فإن غالبية الأرقام تعبّر عن واقع إحصائي يعتمد فكرة المتوسطات، بينما الواقع الحقيقي لمعيشة السكان يعكس مأساة اجتماعية واقتصادية.

ولا أدل على ذلك من الحديث عن أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي العربي بحدود 7482 دولار خلال عام 2023، في حين أن هذا المتوسط في حقيقته مخالف للواقع عندما ننظر لنفس المؤشر على صعيد أعلى وأقل دولة في المنطقة؛ ففي قطر التي تمثل أعلى دولة وفق هذا المؤشر، نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي 82 ألف دولار، بينما في سورية 300 دولار فقط[1].

وحيث إننا نتناول في هذا التقرير الأوضاع الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، فإن حديثنا سوف يتناول اقتصادات المنطقة العربية، بالإضافة إلى كل من الاقتصاد التركي والإيراني. وفيما يتعلق بالاقتصاد التركي فثمة حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي بادية في المؤشرات النقدية خلال عام 2023، من خلال ارتفاع معدلات التضخم وتراجع قيمة العملة المحلية وارتفاع سعر الفائدة. أما إيران فإن حالة معاناة فرض العقوبات الاقتصادية لازالت مستمرة هناك، ولها تداعياتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

وفي ضوء ضرورة الوقوف على الأداء الاقتصادي لدول المنطقة، سوف نعرج على المؤشرات الاقتصادية الكلية، ونعلق عليها بالتحليل كلما تطلب الأمر ذلك.

الناتج المحلي الإجمالي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية في عام 2023 ما قيمته 3.4 تريليون دولار، وهو ما يقل عما تحقق في عام 2022 بنحو 97.3 مليار دولار، ويتوقع أن ترتفع قيمة هذا الناتج إلى 3.5 تريليون دولار.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد الرابع (أكتوبر – ديسمبر 2023)، ص 14

أمـا عـن معدل نمـو الناتج للمنطقة العربية في عام 2023، فيتوقـع أن يتراجع إلى 1.8 بالمئة، في حيـن كان 6 بالمئـة عام 2022م[1]، ويعود هذا التراجع إلى ما تمَّ مـن تخفيض للإنتاج من النفط، الذي يُعَـد عمـاد الناتج المحلي بالمنطقة العربية، فضلًا عن تراجـع قيمة برميل النفط في المتوسط خلال عـام 2023 بنحـو 16.5 بالمئة[2]. وثمَّة عامل أخر ساهم في تراجع قيمة الناتج ومعدل نموه أيضًا، وهو السياسات الاقتصادية التي اتبعت لمواجهة التضخم، مما أدى إلى تقييد النشاط الإنتاجي والخدمي.

وفـي تركيـا، توقع وزير ماليتها، محمـد شيمشك، أن يبلغ معدل نمو الناتـج المحلي بها 4.5 بالمئة بنهاية عام 2023م[3]. وكان معهد الإحصاء التركي قد نشر بياناته لمعدل النمو خلال الربع الأول والثاني والثالـث مـن عـام 2023 على نحو 4 بالمئة و3.9 بالمئة و5.9 بالمئة علـى التوالي. أما عن قيم الناتج خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر 2023 في تركيا فقد بلغ 812 مليار دولار[4]، وإذا ما تحققت توقعات وزيـر المالية التركي، فإن ذلك يعنـي تجاوز الناتج المحل لتركيا التريليون دولار. ويتميز الناتج المحلي الإجمالـي لتركيا بأنه يعتمد على اقتصاد متنوع، يضـم الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، وتتميز الصادرات السلعية وقطاع السياحة بأداء بارز في النشاط الاقتصادي التركي.

وفـي إيران، بلغ الناتج المحلي الإجمالـي وفق أرقام قاعدة البنك الدولي 413.4 مليار دولار بنهاية 2022 [5]، وبمعـدل نحـو 3.8 بالمئـة، بينما تذهب تقديرات صندوق النقد الدولـي لأداء الناتج المحلي الإجمالـي لإيـران في عـام 2023 إلى 386.2 مليـار دولار. وحسب بيانات البنـك المركزي الإيراني، فـإن مساهمـة النفط في هذا الناتج بحدود 12 بالمئة تقريبًا، بينما يعتمد الناتج المحلي على مكونات أخـرى، حيث يُعَد الاقتصاد الإيراني متنوعًا لمساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات بنسب معتبرة، ولكن لابد أن يؤخذ في الحسبان أن هذه المساهمة المحدودة للنفط في الناتج المحلي الإجمالـي لإيـران، ترجع بشكل كبير إلـى العقوبات الاقتصادية المفروضة علـى البلاد من قبل أميركا وأوروبا منذ عام 2018.

(1) تذهب تقديرات قاعدة بيانات البنك الدولي إلى أن معدل نمو الناتج في المنطقة العربية 3,5٪، وليس 6٪ كما جاء في توقعات صندوق النقد الدولي، https://2u.pw/lLOwx0a
(2) المصدر السابق، ص 8.
(3) روسيا اليوم، وزير المالية التركي يكشف عن توقعاته لأداء الاقتصاد التركي في 2023، 2023/8/17.
(4) معهد الإحصاء التركي، بيانات الناتج المحلي الإجمالي، https://2u.pw/HV9ss80
(5) قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشر الناتج المحلي الإجمالي، https://2u.pw/FwN7sCJ

عدد السكان

حقق معدل الزيادة السكانية في المنطقة العربية 2 بالمئة خلال عام 2023، على الرغم من الحروب والنزاعات المسلحة، التي تشهدها بعض دول المنطقة، وقد قدر عدد السكان في عام 2023 بـ 456 مليون نسمة، ويتوقع أن يصل إلى 466 مليون نسمة في 2024. ويتركز نصف سكان المنطقة في أربع دول فقط، وهي مصر، والسودان، والجزائر، والعراق. وتفرض الزيادة السكانية العديد من التحديات المجتمعية والحكومية في آن واحد، لأن شريحة الشباب تمثل عصب الهرم السكاني، ويفرض هذا العمل على توفير المزيد من فرص العمل، وبخاصة للشباب، في حين أن المنطقة العربية، تُعَد من أعلى مناطق العالم من حيث ارتفاع نسبة البطالة.

وفي تركيا، وصل عدد السكان إلى ما يزيد بقليل عن 85 مليون نسمة، بينما في إيران زاد عدد السكان عن 88.5 مليون نسمة في عام 2022. أما عن معدل الزيادة السنوية للسكان في تركيا فكان بحدود 1 بالمئة، وفي إيران 0.7 بالمئة. أما عن معدل الخصوبة فقد بلغ في عام 2022 بالمنطقة العربية النسبة الأعلى مقارنة بكل من تركيا وإيران، عند 3.1 بالمئة، بينما في تركيا بلغ معدل 1.9 بالمئة، وفي إيران بلغ 1.7 بالمئة[1].

التجارة الخارجية

التجارة الخارجية في السلع والخدمات، هي أحد المظاهر المهمة لقوة الاقتصاد واشتباكه مع العالم الخارجي، وحسب التقديرات فإن التجارة الخارجية للمنطقة العربية في عام 2023 بلغت 2991 مليار دولار، متراجعة عن أداء عام 2022، والذي بلغت فيه 3172 مليار دولار.

أما عن أداء الصادرات من السلع والخدمات في عام 2023 في المنطقة العربية، فقط بلغت 1.63 تريليون دولار، بينما بلغت الواردات الخاصة بالمنطقة من السلع والخدمات 1.36 تريليون دولار، وهو ما يعني أن الميزان التجاري يعكس فائضًا بقيمة 262 مليار دولار[2].

وتبقى المشكلة المزمنة في أداء التجارة الخارجية السلعية للمنطقة العربية، والمتمثلة في الاعتماد

(1) قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشرات الصحة، https://2u.pw/3fih2SC
(2) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مصدر سابق، ص 30

علـى تصديـر المواد الخـام، وبخاصة النفـط، بينما الواردات من الخـارج تشمل بشـكل رئيس السلع المصنعـة. وحسب البيانـات الخاصة بهيكل كل من الصادرات والواردات، فـإن الصادرات السلعية في المنطقة العربية يمثل فيها النفط الخام نسبة 62.7 بالمئة، بينما السلع الصناعة 26.8 بالمئة، والسلع الزراعية 7.2 بالمئة. أما هيكل الواردات فيعكس طبيعة الأزمة الإنتاجية، حيث تستورد المنطقة العربية سِلعًـا صناعـة بنسبة 60 بالمئة من إجمالي وارداتها، وسِلعًا زراعيـة بنسبة 20 بالمئة، ووقودًا ومعادن بنسبـة 14.4 بالمئـة[1]. وعادة ما يكون هـذا الهيكل غير المتوازن لأداء الصـادرات والواردات السلعية، سببًـا فـي التبعية للخارج من ناحيةٍ، ومن ناحيةٍ أخرى يجعـل المنطقة عرضة لتقلبات السوق، وتعرض اقتصادات المنطقة لموجات تضخم خارجية.

أمـا عـن التجـارة السلعية الخارجية فـي تركيا، فتُظهِر بيانـات وزارة التجارة بهـا أن قيمة التجارة الخارجيـة للبلاد في 2023 بلغـت 617.6 مليار دولار، منها صادرات سلعية بلغت 255.8 مليار دولار، بينمـا الـواردات السلعيـة للبلاد بلغت 361.8 مليـار دولار[2]، وهو ما يعني أن هنـاك عجزًا في التجارة الخارجية يبلغ 106 مليار دولار. ولكن يلاحظ هنا أن الصادرات السلعية التركية قد حافظت على أدائها المتصاعـد خـلال عام 2023 علـى الرغم من انخفاض قيمة العملة المحليـة، وإن كان البعض يرى أن هذه إحدى مزايا تشجيع الصادرات السلعية، ولكن هذه الميزة لا تتوفر لكل الاقتصادات؛ فلكي يستفيد اقتصـادٌ مـا من انخفاض قيمة عملته المحليـة، لابد أن يكون لديه قاعدة إنتاجية قوية ومرنة، تستطيع أن تتعاطى مع طلبات التصدير عند انخفاض قيمة العملة.

وعـن التجارة الخارجية السلعية لإيران، فقـد بلغت في عام 2022 نحو 132.6 مليار دولار، حسب أرقـام البنـك الدولي، منها 55.4 مليـار واردات سلعية، و77.2 صادرات سلعيـة، وبذلك تحقق فائضًا تجاريًا بنحو 21.8 مليار دولار[3]. أما عن أداء عام 2023، فتُبيّن الأرقام المنشورة عن الفترة من مارس – ديسمبر 2023 أن إجمالي التجارة 111 مليار دولار، منها 63 مليار دولار صادرات سلعية، و48 مليار دولار واردات سلعية، وبذلك فإن إيران حافظت على تحقيق فائض في تجارتها الخارجية خلال الفترة بلـغ 15 مليـار دولار[4]. مع مراعـاة ما تعانيه إيران منذ سنوات من عقوبـات اقتصادية تحد بشكل كبير مـن تعاملاتها الخارجية، وإن كانت إيـران لا تستسلم لهذه العقوبات بشكل كامل، فهي حريصة على أن

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2022، صندوق النقد العربي، ص 194.
(2) وزارة التجارة التركية، بيانات التجارة الخارجية، https://2u.pw/1OsWKVu
(3) قاعدة بيانات البنك الدولي، مؤشر التجارة https://2u.pw/Tzl1Rvl
(4) وكالة أنباء فارس، صادرات إيران تتخطى مستوى 63 مليار دولار، 2023/12/26.

تتـم تعاملاتهـا مع بعض الدول دون أن تكون تحت أعين العقوبات، حتى وإن تمت هذه التعاملات بشكل غير رسمي.

المديونية العامة

بلغـت الديـون الحكومية بالمنطقة العربية في عام 2023، مـا قيمته 1605 مليار دولار، وبما يمثل 47 بالمئـة مـن الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن تزيد هذه المديونية إلى 1626 مليار دولار في عام 2024. أمـا المديونية الخارجية للمنطقـة العربية فبلغت في عام 2022 نحو 1.8 تريليون دولار، وبما يمثـل 52 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وقـد تركزت المديونية الخارجية للمنطقة العربية في 5 دول فقـط، وبمـا يمثل 71 بالمئة من إجمالي الديون الخارجية (الإمارات 408 مليار دولار، قطر 274 مليار دولار، السعودية 264 مليار دولار، لبنان 189 مليار دولار، مصر 177 مليار دولار[1]).

وتمثـل قضيـة الديون الخارجيـة ورقة ضغط كبيرة علـى البلدان العربية غيـر النفطية، مثل مصر ولبنـان، وتصـل هذه الضغوط إلى حد الإرباك، وتعثر المفاوضات مـع المؤسسات المالية الدولية، من أجل الحصول على المزيد من التمويل.

فـي تركيـا، نجد أن الديون الخارجية في تزايد على مدار السنوات الماضية؛ ففي عام 2019 كانت عند 414 مليار دولار، وفي الربع الثالث من عام 2023 بلغت 482 مليار دولار، ولكن يُلاحظ أن نسبة الديـن الخارجـي من الناتج المحلي لتركيـا عند 44 بالمئة، وهو أحسن حالًا مـن حيث النسبة مقارنة بعام 2019 والذي بلغت فيه نسبة الدين الخارجي للناتج 54 بالمئة. وثمَّة أمر مهم في بيان أمر الدين الخارجـي لتركيـا، وهـو أن النصيب الأكبـر من هذا الدين للقطـاع الخاص، بقيمـة 242 مليار دولار، ونصيب الحكومة فيه 194 مليار دولار[2].

وفـي إيـران، بلغ الدين الخارجي حسب أرقام البنك الدولـي 9.9 مليار دولار عام 2022، ويحد من حصول إيران على المزيد من الديون العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

وبشـكل عـام، فإن حكومـات المنطقة جزء من منظومة الاقتصاد العالمـي، التي تعتمد على الديون

(1) تشير بيانات البنك المركزي المصري في ديسمبر 2023 أن الدين الخارجي بلغ 165 مليار دولار فقط، وذلك نتيجة سداد بعض الديون.

(2) وزارة الخزانة التركية، تقرير عن إدارة الدين العام، ديسمبر 2023، ص 31.

لتمويل نشاطها الاقتصادي، بغض النظر عن كفاءة استخدام هذه الديون، إلا أن الاستمرار في هذه الآلية، دون رقابة حقيقية ومحاسبة من قبل الشعوب، سيضع بعض الحكومات أمام خطر إعلان الإفلاس.

معدلات التضخم

يُعَد التضخم هو المشكلة الأكبر التي عانت منها شعوب منطقة الشرق الأوسط، باستثناء دول الخليج، لما تقدمه من دعم للسلع والخدمات العامة. وتعود مشكلة التضخم بنسبة كبيرة في منطقة الشرق الأوسط إلى اعتماد المنطقة على الخارج في تدبير الجزء الأكبر من احتياجاتها. وقد عاني الاقتصاد العالمي على مدار الأعوام الماضية من ارتفاع معدلات التضخم بسبب التداعيات السلبية لأزمة الحرب الروسية على أوكرانيا، وما أحدثته من ارتفاعات كبيرة في أسعار النفط، وكذلك ارتفاع سعر الفائدة في السوق الأميركية.

وحسب الأرقام المتاحة عن المنطقة العربية، وصل ارتفاع معدل التضخم بها في عام 2023 إلى 12.1 بالمئة، بزيادة بلغت 3.2 بالمئة عما كانت عليه أوضاع التضخم في عام 2022. ويتوقع أن ينخفض التضخم في عام 2024 عند 11.7%.

وفي تركيا، فرض التضخم نفسه على الساحتين السياسية والاجتماعية، ويُعَد أحد أهم التحديات التي تواجه الحكومة التركية، غير أن ما تمارسه الحكومة من سياسات نقدية لن يؤدي إلى تراجع معدلات التضخم في الأجل القريب، فسعر الفائدة بلغ 45 بالمئة، ما يعني زيادة معدلات تكاليف الإنتاج، بسبب ارتفاع تكلفة التمويل، كما أن العملة المحلية في تراجع مستمر، حتى وصل سعر صرف الدولار إلى 30.29 ليرة[1]. ووفق الأرقام الحكومية، بلغ معدل التضخم في ديسمبر 2023 نسبة 64.7 بالمئة، في حين كان عند 38.2 بالمئة في يونيو 2023[2].

أما التضخم في إيران، فترجع أسبابه إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد منذ 2018 من قبل أميركا وأوروبا، فثمة انخفاض كبير في قيمة العملة الإيرانية، وكذلك حالة الانغلاق التي يُعاني منها الاقتصاد الإيراني. ووفق الأرقام الحكومية، فقد بلغ معدل التضخم هناك 40.2 بالمئة، وهو ما يفرض أعباءً كبيرةً على الأسر الإيرانية.

(1) أسعار الصرف خلال يوم الخميس الموافق 25 يناير 2024.
(2) البنك المركزي التركي، بيانات التضخم، https://2u.pw/awAO4rN

معدلات البطالة

يلاحظ أن أرقام البطالة في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، تحظى بعدم ثقة، وبخاصة لدى شعوب المنطقة، فالأرقام والمعدلات الخاصة بالبطالة تُعّد من قِبل الحكومات، ويمكن التلاعب فيها في ضوء الاعتبارات السياسي. ومما يضفي حالة من عدم الثقة على الأرقام الخاصة بالبطالة في منطقة الشرق الأوسط، اتساع رقعة سوق العمل غير المنظم، وافتقاد العاملين فيه للحماية الاجتماعية من تأمين اجتماعي وتأمين صحي.

وفق بيان البنك الدولي لعام 2022، قدرت نسبة البطالة في المنطقة العربية بنحو 10.7 بالمئة، في حين بلغت هذه النسبة في تركيا 10 بالمئة، وفي إيران 11 بالمئة. بينما الأرقام المنقولة عن منظمة العمل الدولية، فيما يتعلق بنسبة البطالة في المنطقة العربية خلال عام 2023، عند نسبة 9.4 بالمئة، ويتوقع أن تصل نسبة البطالة في عام 2024 إلى 9.5 بالمئة[1]، وهو ما يُعَد تضاربًا في التقديرات لمعدل البطالة بين مصدر البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، ففي ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها المنطقة العربية، المتوقع أن تزيد معدلات البطالة، لا أن تنخفض.

كما يُلاحَظ في بيانات البطالة الخاصة بمنطقة الخليج أن ما يُنشَر في البيانات الدولية هو معدلات البطالة لعموم المقيمين في الدولة، بينما الأرقام الخاصة بالمواطنين الخليجيين عادة ما تكون أعلى. وعلى سبيل المثال فإن معدل البطالة في السعودية، بين جميع المقيمين بالمملكة، من وافدين ومواطنين، بلغ في الربع الثالث من عام 2023 نسبة 5.1 بالمئة، بينما نسبة البطالة بين السعوديين 8.6 بالمئة، ونسبة البطالة بين غير السعوديين 1.5 بالمئة. ونجد أن ما يُنشَر لدى المنظمات الدولية هو معدل البطالة لعموم قوة العمل داخل الأراضي السعودية[2].

وفي تركيا، كانت معدلات البطالة في عام 2023، عند 9.7 بالمئة في يناير 2023، وانخفضت إلى 9 بالمئة في نوفمبر من نفس العام، وذلك حسب الأرقام الحكومية. وفي إيران، تشير البيانات الحكومية إلى أن معدل البطالة خلال الفترة من مارس – يونيو 2023 كان عند 8.2 بالمئة[3].

وعلى كلٍّ فإن قضية البطالة تفرض كثيرًا من الأعباء على الحكومات بدول المنطقة، ولكن لا تتوفر الإمكانيات اللازمة لدى بعض الحكومات لمواجهة الأعباء الاجتماعية للمشكلة، فضلًا عن غياب

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مصدر سابق، ص 19.
(2) الهيئة العامة للاحصاء بالسعودية، احصاء سوق العمل للربع الثالث 2023، https://2u.pw/zcrZmzw.
(3) معهد الاحصاء الإيراني، بيانات سوق العمل، https://2u.pw/1zttulw

استراتيجية لمواجهة قوة العمل المتزايدة، نظرًا لارتفاع نسبة زيادة السكن بالمنطقة، وكذلك الداخلين الجدد لسوق العمل. وقد دفع واقع البطالة بمنطقة الشرق الأوسط وغياب استراتيجية حقيقة لأسواق العمل إلى ارتفاع معدلات الرغبة في الهجرة من المنطقة، للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن حالة النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي.

معدلات الفقر

شهد عام 2023 نقلة نوعية فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بواقع الفقر في منطقة الخليج، حيث صدر لأول مرة تقرير عن الفقر في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2010 إلى 2021. وقد أظهر التقرير وجود 3.3 مليون مواطن يعيشون في فقر في منطقة الخليج.

تراوحت نسبة الفقر بين دول الخليج، فكانت النسبة الأصغر في قطر بنسبة 0.4 بالمئة، بينما أتت السعودية في المرتبة الأولى من حيث استحواذها على أعلى نسبة فقر بين مواطنيها تصل إلى 13.6 بالمئة. والجدير بالذكر أن معدل الفقر في السعودية – حسبما أفاد تقرير الإسكوا – كان عند 18.2 بالمئة في عام 2010، ولكنه انخفض إلى 13.6 بالمئة في عام 2021. وفي المرتبة الثانية، من حيث نسبة الفقر بين دول الخليج، أتت سلطنة عمان بنسبة 10.1 بالمئة، ثم البحرين بنسبة 7.5 بالمئة، ثم الكويت والإمارات بنسبة 2 بالمئة لكل منهما[1].

وفي تقرير أخر للإسكوا، أظهر واقع الفقر متعدد الأبعاد[2] في المنطقة العربية من خلال وجود نسبة تتراوح ما بين 13.5 بالمئة في الأردن، و36.6 بالمئة في المغرب. ويذكر التقرير أن نسبة الفقر متعدد الأبعاد انخفضت في غالبية دول المنطقة خلال الفترة 2011 – 2019، باستثناء الأردن، بسبب ارتفاع نسبة البطالة وانخفاض نسبة النمو الاقتصادي وانعكاسات أزمة اللاجئين.

وفي الدول متوسطة الدخل، أظهر التقرير أن واحدًا من كل أربعة أفراد بها يُعاني الفقر، وأن قابلية التعرض للفقر شائعة، كما يُعاني 20 مليون طفل في المنطقة العربية من الحرمان في بعدين أساسيّين من أبعاد رفاههم، بما في ذلك الصحة والتعليم. وثمَّة مؤشر مهم يخص الدول العربية الأقل نموًا، وهو

(1) الإسكوا، الفقر في بلدان مجلس التعاون الخليجي 2010 – 2021، مايو 2023.
(2) الفقر متعدد الأبعاد، مؤشر مركب من خمسة مؤشرات فرعية هي: الدخل، والتعليم، والصحة، والبنية الأساسية، والأمن.

أن 42.8 بالمئة من السكان بهذه الدول يعانون من الفقر متعدد الأبعاد[1].

أمـا عـن الفقر في تركيا، فأرقام معهد الإحصاء التركي تشير إلى أن معدل الفقر خلال عام 2022 بلغ 14.4 بالمئة[2]، ولكن أداء الاقتصاد التركي في عام 2023، وبخاصة في النصف الثاني منه، يكشف عـن ارتفاع معدلات التضخـم بنسبة كبيرة، وكذلك وجود تراجع في قيمة العملة المحلية، وهو ما يعني زيـادة أعبـاء تكاليف المعيشة بالنسبـة للأسر التركية، وهو ما دعا الحكومة هنـاك لزياد الحد الأدني للأجـور عنـد 17 ألف ليرة[3]، وبما يمثل نسبة زيادة بنحو 49 بالمئة، لمواجهة معدلات التضخم العالية، التي تجاوزت 60 بالمئة، على أن تكون هذه الزيادة في رواتب العاملين مع أجور شهر يناير 2024. وعلى الرغـم مـن هـذه الزيادة الكبيرة في الحد الأدنى للأجور إلَّا أنها أقـل من معدل التضخم، وهو ما يعني أن الزيادة الحقيقية في رواتب العاملين لازالت سلبية، ويحتاج الأمر إلى جهود الحكومة لكبح التضخم، حتى تقل معدلات الفقر.

وفيما يتعلق بأوضاع الفقر في إيران، فقد خلصت دراسة حديثة للبنك الدولي عن الفترة من 2011 – 2020، لرصد حالة الفقر، إلى أن هناك نحو 10 مليون إيراني يعيشون تحت خط الفقر، أي ما يعادل نسبـة 12 بالمئـة تقريبًا من السكان. كما أظهرت الدراسة أن حوالـي 40 بالمئة من السكان معرضون للوقوع في دائرة الفقر[4]، وأن عائد النمو خلال فترة الدراسة استفادت منه العائلات الغنية بشكل أكبر، بينما استفادت منه العائلات الفقيرة بشكل أقل، وهو ما يعني حالة من سوء توزيع الثروة.

ثانيًا: انضمام بعض دول المنطقة للبريكس

شهـدت دولـة جنـوب إفريقيا قمة تجمع البريكس خـلال الفترة من 22 إلـى 24 أغسطس 2023، وكان مـن أبـرز قراراتها توجيه الدعوة لست دول للانضمام إلى عضوية البريكس، وهي دول السعودية، والإمارات، ومصر، وإثيوبيا، وإيران، والأرجنتين، وهو ما يعني أن هناك ثلاث دول عربية من بين الدول الست المدعوة للانضام للتجمع. ولم تقبل عضوية البحرين، والجزائر، والمغرب، وفلسطين، والكويت.

(1) الإسكوا، التقرير العربي الثاني حول الفقر المتعدد الأبعاد، مايو 2023.
(2) معهد الإحصاء التركي، مؤشر الفقر، https://2h.ae/owBz
(3) وكالة أنباء الأناضول، أردوغان يعلن زيادة الحد الأدني للأجور بنسبة 49٪، 2023/12/27
(4) البنك الدولي، تقرير عن تشخيص الفقر في إيران، نوفمبر 2023، https://2h.ae/rUqP

والجدير بالذكر أن 19 دولة قد أعربت عن رغبتها في الانضمام للبريكس[1]، ما خلال طلبات رسمية أو غير رسمية، وهو ما يعني أن ثمة رغبة من قبل العديد من الدول في تقوية التكتل على الساحة الدولية خلال الفترة القادمة. ولكن الأرجنتين على الرغم من توجيه الدعوة لها بعضوية بريكس، إلا أن رئيسها الجديد رفض الدعوة، ولم تنضم للتجمع، وأصبح بيركس يضم 10 أعضاء فقط بدلًا من 11 عضوًا قبل رفض الأرجنتين لقبول الدعوة.

وكان الاجتماع يحظى باهتمام كبير على الصعيد العالمي، في ضوء الصراع المكتوم بين القوى الكبرى، وبخاصة أن البعض كان ينتظر من التجمع أن يعلن عن إصدار عملة موحدة له، لتنافس الدولار في السوق الدولية، أو على الأقل تحديد ميعاد لهذه الخطوة، وهو ما لم يتم، واكتفت المناقشات بالحديث عن سيطرة الدولار على المعاملات المالية والتجارية الدولية.

وإذا كانت قمة بريكس بجنوب إفريقيا قد حظيت بكثير من الاهتمام عالميًا، فإن هذه السطور سوف تقتصر على انضمام الدول العربية الثلاث، وماذا تعني لها تلك العضوية الجديدة؟

لا شك أن الدول الثلاث (مصر، والسعودية، والإمارات) تحظى بمقدرات اقتصادية وسياسية جيدة، ولكن ما هي الفوائد التي يُرتجَى أن تعود على الدول العربية من عضوية بريكس، وما هي التحديات التي ستواجهها خلال الفترة القادمة؟

الإمكانيات والقدرات الاقتصادية

تُعَد السعودية والإمارات من الدول ذات الدخل المرتفع، كما أنهما يمثلان موقعًا متميزًا في منظمة الأوبك، وكذلك في تجمع «أوبك+»، وهما دولتان نفطيتان، ولديهما فوائض مالية، ولهما علاقات واسعة على الصعيد التجاري والاقتصادي مع العديد من أعضاء تجمع بريكس، كما أن لهما علاقات كذلك مع أميركا وأوربا، وهو ما يعني أن العضوية قائمة على تحقيق المصالح التجارية والاقتصادية. وبطبيعة الحال، فإن العلاقات الدولية لا تخلو من تشابك بين العلاقات السياسية والاقتصادية.

أما مصر وإن كانت تعاني منذ عام 2020 من مشكلات اقتصادية بشكل بارز، إلَّا أنها تعد واحدة من أكبر الدول العربية والإسلامية، كما أنها تُعَد من أكبر الأسواق في منطقة الشرق الأوسط، نظرًا لعدد

(1) العربية، 19 دولة تتقدم لعضوية «بريكس» من بينها 4 دول عربية، 2023/4/26.

سكانها الذي يقترب من 110 مليون نسمة، وهو ما يجعلها هدفًا للعديد من الدول الصناعية والتجارية على مستوى العالم، فضلًا عن تمتعها بموقع استراتيجي، وامتلاكها لقناة السويس التي تمثل متغيرًا مهمًا في معادلة التجارة الدولية. كما أن مصر تتمتع بمقومات سياحية عالية، تحتاج إلى جهد كبير لكي تجعل منها مقصدًا سياحيًا بارزًا على الصعيد العالمي.

وبالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية الثلاث في عام 2022، نجد أنه يقترب من 2 تريليون دولار (السعودية 1.10 تريليون دولار، والإمارات 507.1 مليار دولار، ومصر 475.2 مليار دولار)[1]، وإن كان الناتج المحلي للدول الثلاث يعتمد في الجزء الأكبر منه على الصناعات الاستخراجية، وتحديدًا النفط، وكذلك المواد الأولية الأخرى، والصناعات التقليدية. مع الأخذ في الاعتبار أن مصر تُعَد دولة تمتلك اقتصادًا متنوعًا، يعتمد على مختلف الأنشطة الاقتصادية، مثل الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، ومع ذلك فإن إجمالي الناتج المحلي للدول الثلاث، لا يمثل سوى نسبة تتراوح ما بين 7 بالمئة أو 8 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لتجمع بريكس، والمقدر بنحو 25 تريليون دولار تقريبا.

وتُعَد الصين بشكل عام، هي حجر الزاوية في تجمع بريكس، كما أن بنك البنية التحتية، الذي أسسته الصين من خلال التجمع، مارس عمله وقدم قروضًا للدول النامية بحدود 32 مليار دولار. وإن كان المبلغ لا يزال ضئيلًا إلَّا أن البنك يُعَد خطوة مهمة على صعيد السعي لإحداث توازن مع المؤسسات المالية الدولية (البنك والصندوق الدوليان).

أيضًا الدول العربية الثلاث تمتلك حصة من التجارة الخارجية في السلع والخدمات، تقدر بنحو 1773 مليار دولار، وهو مجال خصب لعلاقات تلك الدول بدول تجمع بريكس، سواء القديمة أو الحديثة في العضوية، مع مراعاة أن النسبة الغالبة في قيمة هذه التجارة تعود بشكل كبير إلى النفط والغاز. كما أن الإمارات تمتلك نحو 898.5 مليار دولار، والتي تُعَد الحصة الأكبر من مساهمة الدول العربية الثلاث في التجارة الخارجية للسلع والخدمات، إلا أن حصة من نصيب الإمارات تعتمد بشكل كبير على النفط، وكذلك على ما يعرف بإعادة التصدير.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مصدر سابق، ص 12.

التحديات أمام الدول العربية

مرت الدول العربية بتجربة الانضمام لعدة تكتلات اقتصادية بشكل واضح، سواء كانت تلك التجمعات عالمية، مثل منظمة التجارة، أو إقليمية محدودة أو كبيرة، مثل مجلس التعاون الخليجي، أو تجربة التكامل الاقتصادي العربي، ولكن للأسف لم تسفر هذه التجارب عن أداء مميز أو بارز على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي لتلك الدول، ولم يؤد هذا الانضمام إلى تغيير التوصيف التنموي لتلك البلدان، فهي لازالت تصنف في عداد الدول النامية، ولم ترق إلى مصاف الدول الصاعدة أو المتقدمة.

والملاحظة الأخرى، أن الدول العربية الثلاث لا تمثل كيانًا تنسيقيًا، يجمع مصالحها، أو يؤسس لتعظيم تلك المصالح كمجموعة، ولكن كل دولة تمثل نفسها على حدة، وهو ما يُضعِف الدول الصغيرة في الكيانات الكبرى بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص.

قد يكون من الأفضل أن تمتلك الدول العربية الثلاث، سواء كانت مجتمعة أو منفردة، أجندة تتضمن نقل التكنولوجيا، لما تمثله من قيمة مضافة، تحتاجها اقتصادات الدول الثلاث، ويجب أن تغير نظرة الآخرين إليها على أنها مجرد دولة تمتلك مقدرات أو فوائض مالية، كما هو في حالة السعودية والإمارات، أو دولة تمتلك سوقًا كبيرًا مثل مصر، فلابد من أن تكون هناك مصالح متبادلة بشكل حقيقي، بحيث نلاحظ – بعد 5 سنوات مثلًا – أن ثمة نقلة نوعية في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية المنضمة للبريكس، فتكون تلك النقلة في تحسين الناتج المحلي الإجمالي لكل قطر، وتغير هيكله ليعتمد على الجوانب الإنتاجية، وتعظيم دور التكنولوجيا، وكذلك تحقيق نجاح نسبي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من تجمع بريكس لصالح الاقتصاد الإنتاجي، أو تحسين أداء الصادرات. أما إذا ظلت الدول العربية الثلاث على ما هي عليه من أداء اقتصادي متواضع على الصعيد الإنتاجي أو تفعيل التكنولوجيا، فسيكون تمثيلها في البريكس مجرد تمثيل عددي، لا يُحدِث تغيرًا إيجابيًا، كما هو الحال في عضويتها في منظمة التجارة العالمية.

ويستدعي سعي الدول العربية الثلاث للانضمام إلى تجمع بريكس السؤال عن إمكانية سعيها لإحياء تجربة التكامل الاقتصادي العربي، وبخاصة أنه يسد ثغرات في الأمن الاقتصادي العربي، بعد أن عانت العديد من الدول العربية من أزمات تتعلق بالحصول على الغذاء بسبب أزمات كورونا أو التداعيات السلبية للحرب الروسية على أوكرانيا، فضلًا عن انتشار الفقر والجوع في العديد من الدول العربية الأقل نموًا، أو في البلدان التي تعاني من النزاعات المسلحة.

وإذا كانت الدول العربية الثلاث في تجمع بريكس تمثل حجمًا أقل، فإنها في ظل تجربة عربية ستكون دولًا رائدة.

ولا شك أن غياب التفكير الجماعي داخل المنطقة العربية، عاد بآثار سلبية على العديد من المجالات، وأبرزها المجال الاقتصادي؛ فغالبية ما دعت إليه قمة بريكس في جنوب إفريقيا (أغسطس 2023) يمثل ضرورة للدول العربية، من خلال تعظيم دور العملات المحلية في التجارة الخارجية، أو التخفف من سطوة الدولة على النظام المالي العالمي. فباستثناء الدول الخليجية، تعاني جميع الدول العربية من عجز في موازينها الخارجية، كما تعاني من تراجع في قيمة عملاتها المحلية. فإذا كانت الدول العربية الثلاث قبلت أن تواجه هذه التحديات في محيط بريكس، أفلا يمكنها العمل لموجهة هذه التحديات في محيط عربي؟

ثالثًا: التداعيات الاقتصادية لطوفان الأقصى

انطلق «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر 2023، ولازالت أحداثه مستمرة، لتظهر لنا صمود المقاومة الفلسطينية وشعب غزة في مواجهة حرب الإبادة التي يشنها الكيان الصهوني.

وللحدث تداعيات مختلفة، منها السياسي والاقتصادي والعسكري، بل يمتد إلى الثقافي والفكري والهويتي، وفي السطور التالية نقتصر على التداعيات الاقتصادية.

في مطلع ديسمبر 2023، ذهب أحد خبراء صندوق النقد الدولي، عبر مدونته على موقع الصندوق[1]، إلى القول بأنه «لا شك في أن هذه الأزمة سوف تعيد تشكيل مستقبل المنطقة»، وبخاصة في ظل استمرار تلك الحرب، وهي بلا شك سوف تعيد خريطة القوى في المنطقة، بل ستعيد النظر بشكل كبير إلى مقومات القوى، فلم تعد القوى المادية من أسلحة أو موارد نفطية وطبيعية أخرى هي المحدد لمظاهر القوة، بل أثبتت المقاومة الفلسطينية أن الموارد المعرفية (المتمثلة في رأس المال البشري) محل اعتبار بنسبة كبيرة، وأن الموارد المعرفية وإنتاج التكنولوجية وتطويعها ليست حكرًا على الكيان الصهيوني، فقد استطاعت المقاومة الفلسطينية تعطيل المنظومات الإلكترونية الإسرائيلية، واخترقت غير مرة نظم المعلومات للعديد من المؤسسات الخاصة بالكيان الصهيوني، ومن هنا يتوقع أن تتبدل خريطة المنطقة مستقبلًا.

(1) جون بلودورن، وتالين كورنشليان، الصراع في الشرق الأوسط يهدد بإعادة تشكيل اقتصاديات المنطقة، صندوق النقد الدولي، 2023/12/1، https://2u.pw/2j0a5DH

ثمَّـة انعكاسـات اقتصادية بالدرجة الأولى، تحققت في الأجـل القصير، وهناك تداعيات أخرى في الأجلين المتوسط والطويل سوف تشهدها المنطقة، بل والعالم على الصعيد الاقتصادي، بسبب الحرب الصهيونية على غزة، ولعل ما تشهده التجارة الدولية، من تراجع معدلاتها في البحر الأحمر خير دليل، وإن كانـت سـوق النفـط والغاز قد تأثـرت سلبيًّا بتلك الحـرب لبعض الوقت، فإن الأمـور لم تنته بعد، وقـد يكون هناك سيناريو آخر، حال اتسعت رقعـة الحرب لتشمل الدول المنتجة والمصدرة للنفط في المنطقة.

والملفـت للنظـر أن ورقـة النفط لم تُستدع فـي الحرب الإسرائيلية على غزة، بـل حتى تأثر السوق الدولية بالحرب على غزة كان محدودًا ولفترة قصيرة، ثم عاد لطبيعته في تحديد الظروف الدولية في تحديد مسارات السعر. وقد يكون لهذا الأمر ما بعده، فالتغيرات المنتظرة في خرائط المنطقة، سوف يُعاد رسمها في ضوء اعتبارات القوة، وسيكون للنفط ما يليق به، من كونه مجرد سلعة اقتصادية، على الرغم من أنه من أهم مقومات الاقتصاد السياسي، بما أنه جزء من الثروة، وأن دوره في الإنتاج لا يخفى في كافة القطاعات الاقتصادية على مستوى العالم.

لقد وضعت الشعوب العربية والإسلامية نفسها على مستوى المسئولية، حينما قامت بجهود ملموسة فـي إطـار ما تملكه من أدوات مؤثرة، وكان أبرزها المقاطعة الاقتصادية للشركات التي تدعم إسرائيل، أو أيـدت موقـف إسرائيل في الحرب على غزة. وقد لمسـ أثر حركة المقاطعة وتأثيرها الإيجابي على الشـركات الداعمـة لإسرائيـل، سواء من حيـث تراجع أرباحهـا، أو انخفاض قيمة أسهمهـا، أو تراجع معدلات الإقبال من قبل المستهلكين على شركات تقدم خدمات تتعلق بالمطاعم أو الملابس أو غيرها، ونظمت حمالات للمقاطعة في سلع وخدمات أخرى، ولازالت الدعوة للمقاطعة والتذكير بها قائمة[1].

وفيما يلي نتناول تداعيات طوفان الأقصى على المستويات الآتية:

اقتصاد غزة وفلسطين

قبـل الحديث عـن التداعيات الاقتصادية لطوفان الأقصى على اقتصاد قطاع غزة وفلسطين، علينا أن نذكـر ببعض الحقائق والمسلمات، على رأسها أن شعب غـزة محاصر منذ عام 2007، وقد ساهم

(1) العربي الجديد، مقاطعة إسرائيل توجع الداعمين..خسائر بالمليارات للعلامات الأميركية، 2023/12/10.

هـذا الحصار فـي إضعاف اقتصاد غزة، وأثر على الناتج المحلي وكافة أنشطة القطاع الاقتصادية، بل أثر بشكل كبير على موارده البشرية، بسبب شيوع حالة انعدام الأمن الغذائي، وارتفاع نسب التقزم لدى الأطفال الصغار.

ونتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على القطاع، كانت الدول العربية والإسلامية وبعض الدول الأوروبيـة تعـد بالمساهمة في إعادة الإعمار، وفي كل مرة لم يتم الوفاء بتلك العهود. ففي عام 2021، كان المطلوب هو إعادة إعمار أكثر من 1200 وحدة سكانية، بينما تمَّ إعادة إعمار بحدود 200 وحدة فقط، بسبب تعنت الكيان الصهيوني في إدخال المساعدات ومساهمات إعادة الإعمار.

وعلـى الجانب الآخـر، يَحظى الكيان الصهيوني بالرعاية والدعم الكاملين من قبل أميركا وأوروبا، وقـد لاحظنـا ظهور هذا الدعم بشكل واضح مع وقوع «طوفان الأقصـى»، من إمدادات الأسلحة وكافة صـور الدعم الأخرى، على الرغـم من أنه من المفترض أن الكيان دولة لها كافة مقومات الاعتماد على نفسها، ولكن الدعم الأميركي الغربي للكيان الصهيوني يوضح دورهما في استمرار الاحتلال لفلسطين.

ومما يؤسـف له أن إسرائيل لم يقتصر تقديم الدعم لها على أميركا وأوروبا بعد «طوفان الأقصى»، بـل تـمَّ من قبل بعض الدول العربية المُطبّعة معها، وكانت آخـر صور ذلك الدعم الجسر البري[1]، الذي مد إسرائيل باحتياجاتها من السلع الغذائية وجوانب أخرى، كبديل عن منع سفنها من المرور في البحر الأحمر.

وبعـد مضـي أكثر من شهر بقليل[2]، صـدر تقرير يوضح خسائر اقتصاد غـزة وفلسطين من الحرب الصهيونيـة على غزة[3]، ويقدم هـذا التقرير صورة واضحة للخسائر التي وقعت على الأرض، وفيما يلي نشير إلى بعض تلك الخسائر.

الاقتصاد الكلي: بعد مرور الشهر الأول من الحرب، ذهبت التقديرات إلى أن ينخفض الناتج المحلي الفلسطينـي بنسبـة 4.2 بالمئة مقارنة بتقديرات ما قبل الحرب، وهو ما يَعني وقوع خسائر بنحو 857 مليـون دولار. وفي حال استمـرت الحرب للشهر الثالث، فإن نسبة انخفاض الناتج المحلي سوف تكون

(1) BBC عربي، جسر بري بين الإمارات وإسرائيل مرورًا بالسعودية والأردن.. فما المكاسب من الاتفاق؟، 2023/12/6 https://2u.pw/A3fqM9h

(2) في حين كتبت سطور هذا التقرير بعد مضي أكثر من ثلاثة أشهر للحرب على غزة، ويتوقع لها أن تستمر لفترة غير معلومة.

(3) منظمة الاسكوا، حرب غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقعة على دولة فلسطين.زتقديرات أولية لغاية 5 تشرين / نوفمبر 2023، https://2u.pw/0WlaRhP

12.2 بالمئة، ووقوع خسائر بنحو 2.5 مليار دولار.

ومن المتوقع أن تفضي الحرب إلى عودة مستوى التنمية البشرية في عموم دولة فلسطين إلى ما بين 11 عامًا – 16 عامًا إلى الوراء، بسبب تراجع مستويات التحصيل العلمي، وتدني نصيب الفرد من الدخل، ونقص الغذاء.

وتذهب تقديرات الإسكوا إلى أنه في عام 2020 كان معدل الفقر بقطاع غزة 61 بالمئة، وبسبب انعدام الأمن الغذائي الحاد، فإن 62.9 بالمئة من الأسر هناك تلقت مساعدات إنسانية، ونحو 73 بالمئة من الأسر تلقت مساعدات إنسانية خلال الشهور الست الماضية، ولكن مع وقوع الحرب فإن نحو 1725 أسرة انضمت إلى الأسر التي تعولها نساء (خلال الشهر الأول من الحرب)، وأن هناك 23181 أسرة من الأسر التي تعولها النساء قد فقدت منازلها.

وعلى مستوى فرص العمل، يذكر تقرير الإسكوا أن منظمة العمل الدولية تشير إلى فقدان 61 بالمئة من فرص العمل في غزة، أي ما يعادل 182 ألف وظيفة بعد بلوغ الحرب شهرها الأول، كما فقدت نسبة 24 بالمئة من الوظائف خلال نفس الفترة في الضفة الغربية، وبما يقارب 208 ألف وظيفة.

الخسائر البشرية: حسب بيانات وزارة الصحة الفلسطينية، فإن عدد الشهداء جراء الحرب الصهيونية منذ السابع من أكتوبر 2023 وحتى الرابع والعشرين من يناير 2024، بلغ 25.7 ألف شهيد، كما بلغ عدد الجرحى والمصابين 63.7 ألف[1]. وفي ظل الهجمات الإسرائيلية عبر الطيران ومختلف الأسلحة الأخرى، فعدد الشهداء والمصابين والجرحى مرشح للزيادة خلال الفترة القادمة.

وتعد غزة واحدة من أعلى معدلات الكثافة السكانية على مستوى العالم، حيث يوجد 6300 نسمة لكل كيلو متر مربع، وعن هيكل السكان في غزة، فإن 40 بالمئة من السكان أطفال، أعمارهم أقل من 15 عامًا، كما يضم مجتمع غزة 60 بالمئة من اللاجئين، وأدت الهجمات الصيونية على سكان غزة إلى وجود 1.5 مليون فرد من سكانها في حالة نزوح داخلي.

الرعاية الصحية: بعد مضي ما يزيد بقليل عن شهر من الحرب الصهيونية على غزة، خرج ثلث المستشفيات عن الخدمة، وثلثي المراكز الصحية خرجت كذلك من الخدمة، أيضًا تم رصد 102 هجوم صهيوني على مرافق الرعاية الصحية، خلال الفترة، كما أن عدد الجرحى في مستشفيات القطاع في ذلك التاريخ تجاوز عدد الأسر بست مرات. وغير مرة نشرت وسائل الإعلام نفاد الوقود من

(1) SKY NEWS عربية، وزارة الصحة: ارتفاع عدد القتلى الفلسطينيين في غزة إلى 25700، 2024/1/24.

المستشفيات بغزة، وتعطل عمل وحدات الرعاية المركزة، كما تمَّ إجراء العديد من العمليات الجراحية دون تخدير، وافتقدت المستشفيات لموارد الرعاية الطبية الأساسية اللازمة. وتُظهِر أرقام منظمة الإسكوا أن 6.8 بالمئة من السكان في غزة يُصنفون ضمن ذوي الإعاقة، وعددهم مرشح للزيادة في ظل الحرب وتصاعد أعداد المصابين وغياب الرعاية الصحية.

المياه والغذاء: قدر عدد شاحنات المساعدات الإنسانية التي دخلت إلى غزة خلال الشهر الأول من الحرب الصهيونية على غزة بـ 451 شاحنة فقط، وهو ما يعادل 3 بالمئة فقط مما كان يتم إدخاله للقطاع قبل الحرب، وبما يمثل 6 بالمئة، لمنع تفاقم تدهور الحالة الإنسانية. ويتعرض سكان غزة لمشكلة كبيرة في الحصول على مياه الشرب الصالحة، فالأرقام تشير إلى حصول الفرد على حصة 3 لتر في اليوم، لأغراض الشرب والطهي والنظافة، مقارنة بنحو 80 لترًا كان يحصل عليها الفرد قبل الحرب. وكانت منظمة الصحة العالمية قد وضعت حد أدنى للاستهلاك اليومي للفرد من المياه النقية بنحو 150 لترًا.

الإسكان والبنية الأساسية: تمَّ تدمير 40 ألف وحدة سكنية بالكامل في غزة، كما أصيب نحو 220 ألف وحدة سكانية بأضرار جزئية. وأما البيوت الزراعية فقد أصيبت نسبة 36% منها بتدمير كامل أو جزئي. وفي محافظتي شمال ومدينة غزة، تضرر 1023 حقل. أيضًا تضرر 539 طريقًا بشبكة الطرق في شمال غزة. وعلى مستوى المرافق التعليمية، فقد أصيبت المرافق التعليمية بأضرار بلغت نسبتها 40 بالمئة من عدد تلك المرافق، من بينها 33 مدرسة تابعة للأونروا، وحُرِم 625 ألف طالب من التعليم بمراحل التعليم المختلفة، وتمَّ تدمير العديد من الجامعات في غزة من قبل الكيان الصهيوني.

المنطقة العربية

عادة ما يُنظر إلى الآثار الاقتصادية للحرب الإسرائيلية على غزة، بعد طوفان الأقصى، في ضوء دول الجوار (مصر، والأردن، ولبنان، وسوريا)، ولكن الحقيقة هي أن هذا الافتراض يقوم على اعتبار أن الحرب ستكون في نطاق غزة أو الضفة الغربية على أقصى تقدير، بينما الأوضاع قد تتطور إلى نطاق جغرافي أكبر، وقد لمسنا على الأرض ممارسات حزب الله في لبنان ومشاركته الضعيفة في الحرب، بقصف بعض المناطق داخل الأراضي المحتلة، وكذلك فعل الكيان الصهيوني بقصف بعض المناطق في جنوب لبنان، وهدد غير مرة بأنه يمكن أن يدمر بيروت. وفي نفس الوقت لمسنا ممارسات جماعة

الحوثيّين في مضيق باب المندب، والتأثير بقوة على الملاحة في البحر الأحمر.

فكون ممارسات الحوثيّين أدت إلى زيادة تكلفة النقل البحري، وكذلك تكلفة التأمين على الحاويات والسلع، ألا يؤثر ذلك على إجمالي التجارة الخارجية لمنطقة الشرق الأوسط، وفي القلب منها المنطقة العربيــة؟ إن النفــط الذي يتم نقله عبر البحر، يمثل 62 بالمئة مــن الصادرات العربية، وبالتالي فهناك تأثيــر مباشــر علــى الدول النفطية العربيــة، التي يمر نفطها من خلال مضيق بــاب المندب، وإن كانت جماعــة الحوثيّيــن تستهدف السفــن الإسرائيلية أو تلك التي تتجه لإسرائيــل فقط، فإن الأثر هنا على الدول العربية يتمثل في ارتفاع تكلفة تجارتها الخارجية (استيرادًا وتصديرًا) المارة عبر البحر الأحمر.

أما دول الطوق فقد أصدرت منظمة الإسكوا تقريرًا عن التداعيات الاقتصادية لحرب إسرائيل على غــزة، في الأجــل المتوسط، ووضعت تقديراتها فــي ظل سيناريو استمرار الحــرب لثلاثة أشهر، وآخر لافتراض استمرار الحرب لستة أشهر.

التقرير ينظر في الأجل القصير إلى التداعيات الاقتصادية للحرب على ثلاث دول فقط، وهي مصر والأردن ولبنــان، وذلــك بالنظر إلى تراجع معدلات وعوائد السياحة، وكذلــك امدادات الغاز من الكيان الصهيوني لمصر والأردن، وأيضًا مدى تأثير ذلك على الناتج المحلي الإجمالي للدول الثلاث.

تقريــر الإسكــوا عول علــى أن التأثير الأكبر للحــرب الصهيونية على غزة، يمكــن أن ينعكس بشكل كبيــر علــى الدول الثلاث (مصــر، والأردن، ولبنان) من خلال قطاع السياحــة، في ضوء تجارب الحرب فــي المنطقــة، مثل تلك التــي عاشتها سوريا أو العراق، وقدر أن الخسائــر المتوقعة في الناتج المحلي الإجمالــي نتيجــة تراجع نشاط السياحة في الدول الثلاث، وبفرض أن الحرب ستستمر 3 أشهر، يمكن أن تكون بحدود 1.3 بالمئة وبما يعادل 5.7 مليار دولار نتيجة تراجع قطاع السياحة، بناءً على تقديرات الناتــج المحلــي للبلدان الثلاثة في عام 2023. أما إذا امتدت الحرب لمدة ستة أشهر، فيتوقع أن تزيد خسائر الناتج المحلي للبلاد الثلاثة نتيجة تراجع السياحة عند نسبة 2.6 بالمئة، وبما يعادل 9.5 مليار دولار[1]. ويذهــب التقريــر إلى أن قطــاع السياحة من القطاعات التي لها روابــط أمامية وخلفية للعديد مــن الأنشطــة الاقتصادية، مثل الاستثمار والتجارة. وبناءً عليه يتوسع التأثير السلبي للحرب على غزة. وفي ضوء افتراض استمرار الحرب ثلاثة أشهر وفق سيناريو تعدي الخسائر لقطاعات أخرى بالإضافة للسياحــة، فــإن خسائر الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الثلاث سوف تكون عند نسبة 2.3 بالمئة، وبما

(1) منظمة الاسكوا، التداعيات الاجتماعية والاقتصادية على البلدان العربية المجاورة «ملخص»، يناير 2024، https://2u.pw/N6yHn3t

يعادل 10.3 مليار دولار. أما إذا امتدت الحرب لستة أشهر فسوف تكون خسائر الناتج المحلي للبلدان الثلاث بنسبة 4 بالمئة، وبما يعادل 18 مليار دولار.

ومن المعلوم أن المنطقة العربية تعاني من حالة عدم استقرر سياسي وأمني على مدار ما يقرب من عقد ونصف، وهو ما أثر سلبيًّا على حصة المنطقة من التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية، بل وتدفق الهجرة من المنطقة إلى خارجها في أوروبا وغيرها من مناطق العالم.

وفي إطار العلاقات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية أو باقي دول منطقة الشرق الأوسط، فإن الحرب على غزة، أثرت في الأيام الأولى على إمدادات الغاز من الكيان الصهوني لكل من مصر والأردن، مما أدى إلى تفاقم أزمة الطاقة في مصر، إلَّا أنه مؤخرًا عادت صادرات الكيان الصهيوني من الغاز إلى مصر بنسبة تزيد عما كانت عليه قبل الحرب بحوالي 15 بالمئة[1]، مما دعا أحد المسئولين الإسرائيليين لأن يصرح بأن إسرائيل تساعد مصر في أزمتها من النقد الأجنبي، لأن ما تحصل عليه مصر من غاز طبيعي من الكيان الصهيوني تحتفظ بجزء منه، ويتم تسييله وإعادة تصديره لأوروبا، لتسفيد من فارق سعر الغاز الخام والمسال.

وعلى الجانب الآخر، فإن دولة الإمارات العربية تدعم بحميمية شديدة الكيان الصهيوني، وتعمل على تيسير تجارته الخارجية، وبالتالي يتوقع أن تزيد قيمة المعاملات الاقتصادية والتجارية فيما بينهما.

أما تركيا فقد حافظت على أدائها الاقتصادي خلال الحرب الصهيونية على غزة، وبما لا يؤثر سلبًا على قيمة التبادل التجاري لها مع الكيان الصهيوني الذي يصل إلى ما يزيد قليلًا عن 7 مليارات دولار.

اقتصاد الكيان الصهيوني

دومًا كانت إسرائيل ومعها آلة الإعلام الأميركي والغربي يروجون لأن إسرائيل لديها اقتصاد متقدم، يعتمد على التكنولوجيا، وبخاصة عند مقارنة أداء الاقتصاد الإسرائيلي باقتصادات المنطقة، ولكن عملية «طوفان الأقصى كشفت عن ضعف في منظمة الأمن التكنولوجي، وكذلك في منظومات الأمن المعلوماتي لدى الكيان الصهيوني، حيث استطاع مجاهدو المقاومة الفلسطينية اختراق تلك النظم

(1) العربي الجديد، الغاز الإسرائيلي يتدفق إلى مصر: زيادة الصادرات في ظل العدوان على غزة، 2024/1/24

الإلكترونيــة وتعطلهــا في 7 أكتوبر ومــا بعدها، وهو ما سيُعرّض إسرائيل فيمــا بعد لخسائر كبيرة في قطــاع التكنولوجيا، وبخاصة تلك النظم الإلكترونيــة والمعلوماتية التي تقوم بتصديرها لبعض البلدان، وبخاصــة إلــى الدول العربيــة. فضلًا عن الصــورة الذهنية السلبيــة التي صدرتها الحــرب للعالم عن إمكانيــات إسرائيــل الضعيفة في المجال المعلوماتي، وهو مــا يعني أن إسرائيل بحاجة ماسة لاستعادة صورتها مرة أخرى في هذه السوق، وهو ما سيكلفها ماديًا بشكل كبير.

أما عن خسائر إسرائيل في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، فنشير إلى بعض منها فيما يلي:

كانــت لعمليــة «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبــر 2023، ودخول إسرائيل حربهــا بعد ذلك على غزة، آثــار اقتصادية سلبية، أظهرتها بعض الأرقام المنشورة في وسائل إعلام مختلفة، كان أبرزها ما يتعلق بتحقيــق إسرائيــل عجــزًا فعليًا فــي ميزانيتها لعــام 2023، بلغ نسبــة 4.2 بالمئة مــن الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن حققت 0.6 بالمئة بنهاية عام 2022. وقدر العجز المتحقق فقط في ديسمبر 2023 بالميزانيــة الإسرائيليــة بنحو 9 مليــارات دولار، في حين أن العجز عن عام 2023 ككل بلغ 18.5 مليار دولار، بسبب الإنفاق على الحرب، وقد لوحظ تراجع عائدات الضرائب في إسرائيل خلال عام 2023 بنسبــة قدرهــا 8.4 بالمئة[1]. وقد جاء هذا التراجع بسبب مــا شهدته الشركات الإسرائيلية بعد الحرب مــن إيقــاف نشاطها وعدم توفر العمالة، والمشكلات التي عانت منها حركة النقل الخارجية والداخلية، وحالــة الإربــاك فــي الموانئ، وبخاصة بعــد ممارسات جماعــة الحوثيّين في البحــر الأحمر. وتذهب التقديــرات إلــى أن 45 بالمئة من الإسرائيليّين يعانون من صعوبات اقتصادية جراء الحرب، كما أن نحو 20 بالمئة من الإسرائيليّين تراجعت دخولهم بصورة ملحوظة مع نهاية 2023، بسبب الحرب.

وعلــى صعيــد السياسة النقديــة، اضطر البنك المركزي الإسرائيلي لخفــض سعر الفائدة إلى 4.5 بالمئــة، وهــي المرة الأولى منذ مارس 2020، كما بلغ معدل التضخم 5.3 بالمئة في يناير 2024، وإن كان البنــك المركــزي يأمل في أن ينخفض التضخم إلى 2.4 بالمئة بنهاية عام 2024، وهو هدف قد لا يكــون واقعيًّــا إذا ما استمرت إسرائيل في حربهــا المفتوحة على غزة، حيث سيستمر إنفاقها على هذه الحرب المفتوحة، وهو مقومات استمرار وارتفاع معدل التضخم.

وفيمــا يخــص سعر صرف الشيكل أمام الدولار، فقد انخفض إلى ما يزيد عن 4 شيكل للدولار، إلَّا أنه بعد 19 نوفمبر 2023 استعاد الشيكل قيمته أمام الدولار بسبب ما قام به البنك المركزي من ضخ

(1) الجزيرة نت، إسرائيل تحصي خسائرها الاقتصادية بعد 100 يوم من الحرب، 2024/1/14.

8.5 مليـار دولار، وكذلـك الدعم الأمريكي بنحو ما يزيد عن 14 مليـار دولار[1]. أيضًا حصلت إسرائيل على قروض خارجية قدرت بنحو 8 مليارات دولار بعد الحرب، كما عانت من انخفاض احتياطياتها من النقد الأجنبي بنحو 7.3 مليار دولار خلال شهر واحد، وهو ما يمكن تفسيره بسعيها للحفاظ على سعر صرف الشيكل، من خلال ضخ هذا المبلغ من الاحتياطي في السوق.

أمـا فيمـا يتعلق بسوق العمل فـي اسرائيل، فقد تقدم نحو 191.6 ألف عامـل للحصول على إعانة بطالـة، وارتفع معدل البطالة ليبلـغ 9.6 بالمئة في أكتوبر 2023. وتعاني إسرائيل من أزمة عمالة منذ اندلاع «طوفان الأقصى»، حيث حددت مصادر إسرائيلية عجز العمالة بها بنحو 100 ألف عامل، منهم 17 ألـف عامل أجنبـي غادروا إسرائيل بعد الحرب من قطاعات الزراعة والبناء والتمريض، كما منعت السلطـات الإسرائيليـة دخول 85 ألف عامل فلسطيني من الضفة من دخول الأراضي المحتلة[2]، وتقدر خسائر إسرائيل بسبب عدم دخول العمال الفلسطينيين بنحو 830 مليون دولار شهريًا.

وعـن شـركات التقنية، فتوضح الأرقام أنها منيت بتراجع فـي إيرادها لعام 2023 بنحو 15 بالمئة. ويضـم قطـاع التقنية في إسرائيل 6 آلاف شركة، وتمثل مساهمتها في الناتج المحلي 18 بالمئة، ونحو نصف صادرات البلاد، ونحو 30 بالمئة من حصيلة الضرائب.

أيضًـا تأثـرت حركة الموانـئ الإسرائيلية المطلة على البحر الأحمر بشـكل كبير، بسبب ممارسات جماعة الحوثيّين قي البحر الأحمر، فبدت تلك الموانئ شبه فارغة من السفن القادمة من آسيا والشرق الأقصـى عـن طريق مضيـق باب المندب، وتقدر تجـارة إسرائيل مع تلك الدول بنحـو 40 مليار دولار سنويًا[3].

(1) وكالة الاناضول للانباء، الشكيل الاسرائيلي يصعد أمام الدولار لمستوى ما قبل حرب غزة مدفوعًا بـ 4 عوامل محلية وخارجية، 2023/11/19.
(2) I24 NEWS، منذ بداية حرب غزة: ما يقرب من 10 آلاف عامل أجنبي بمجال الزراعة يغادر إسرائيل، 2023/11/27.
(3) العربي الجديد، موانئ إسرائيل المشلولة العاجزة، 2023/12/19.

خاتمة

من المناسب أن نتحدث في الخاتمة عن استشراف الأداء الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط في عام 2024، وهو ما يجعلنا نذكر بطبيعة الأحداث التي تمر بها المنطقة، منها ما هو قديم، من خلال حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة ككل، ووجود حالة النزاعات المسلحة في كل من (سوريا، واليمن، وليبيا، والسودان، والعراق، والصومال)، ومنها ما هو متجدد عبر الحرب الإسرائيلية على غزة، وبالتالي فنحن أمام عدة سيناريوهات يمكن من خلالها قراءة أداء الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط

في ضوء حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، واستمرار النزاعات المسلحة، حيث يُتوقع أن تستمر هذه الحالة خلال عام 2024، ولا يتوقع أن يتم الوصول إلى تسوية لتلك النزاعات، أو إنهاء حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني، فإن المنطقة سوف تستمر في دفع الفاتورة الخاصة بتلك الحالة، من تراجع أدائها الاقتصادي، وضعف نصيبها من التجارة الخارجية والاستثمار العالميّين، وكذلك اعتبار المنطقة أحد المناطق الطاردة لأبنائها نحو الهجرة لباقي مناطق العالم.

وقد يكون من متطلبات البُعد النظري للتقرير، افتراض أن تكون هناك عملية تهدئة سياسية وأمنية، وميلاد مشروع لإنهاء النزاعات المسلحة خلال عام 2024، ولكن يُعَد هذا الافتراض غير واقعي في ضوء ممارسات الفرقاء في دول النزاع، ولعل حالة السودان ترسخ لهذه الصورة، حيث بدأت دول الجوار للسودان تتعامل مع قائد قوات الدعم السريع بوصفه صاحب وجود شرعي، وهو ما يمهد للقبول بتقسيم آخر للسودان، وهو الأمر الذي ستكون له تداعيات اقتصادية واجتماعية سلبية على البلد ودول الجوار من حوله. وفي حالة مد التصور حول هذا السيناريو الافتراضي، فإن تحقيقه يعني استئناف عمليات إعادة إعمار، وبالتالي انتعاش للناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول، وذلك بفرض أن هذه الدول ستبقى على ما كانت عليه قبل النزاعات المسلحة.

أما فيما يخص حالة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، فنحن أمام سيناريوهات عدة خلال عام 2024، منها طي صفحة الحرب في غزة، وعدم توسعها في دول أخرى، وبذلك ستكون القضية محصورة في إعادة إعمار القطاع، وما تتطلبه من تكاليف مالية، وسوف يتحدد هذا الأمر على أساس طبيعة التسوية التي سيتم التوصل إليها. أما إذا استمرت الحرب في نطاقها الحالي، فإننا سنكون أمام

ارتفـاع التكاليف الاقتصادية على كل من غـزة وإسرائيل، وإن كانت التكاليف بالنسبة لغزة ستكون غير محتملـة، فالمقاومـة تحارب بدون دعم خارجـي، ومحاصرة من قبل مصر وإسرائيـل، ولا يدخل إليها مستلزمات ضرورية جدًّا لمجرد البقاء على قيد الحياة بالنسبة لسكانها.

أمـا إذا انتقلنـا لاحتمال توسـع الحرب، في كل من اليمن ولبنان والعـراق، فإننا سنكون أمام إدخال المنطقـة فـي دوامة من الخسائـر الاقتصادية، وبما ينـال من الخط الأحمر الـذي تجنبته العديد من الحـروب التـي مرت بها المنطقة، وهو منشآت وآبار النفط. ففي حال فكرت إسرائيل في توسيع نطاق الحرب ليشمل إيران وجماعة الحوثيّين في اليمن، فستكون التكلفة الاقتصادية عالية في المنطقة ككل، سـواء مـن حيث تكاليف الحرب، أو في ردة الفعل من قبـل الحوثيّين على وجه التحديد، حيث لا يوجد لديهم كثير من الحسابات التي توجد لدى إيران كدولة، وبالتالي يمكن أن يتوجه الحوثيون إلى مزيد من هجماتهـم علـى إسرائيل وعلى بعض دول الخليج، خاصة وأن لهم سابق تجربة مع السعودية والإمارات، في استهداف سفن ومنشآت نفطية، ومؤسسات بنية أساسية.

وفيمـا يتعلق بالنفـط ومستقبله في عام 2024، فإن غالبية التوقعات ترهـن هذا المستقبل بالأداء الاقتصـادي العالمـي، ومعدلات نموه، التي لاتزال يشوبها التعافي الهش، خاصة بعد الإعلان عن تباطؤ النمـو فـي الصيـن، وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلـق بسعر الفائدة في أميـركا. وبالتالي في ظل تراجع معـدلات الإنتـاج الطوعية في كل من روسيـا والسعودية، ستكون أسعار النفـط متأرجحة ما بين الـ75 دولار للبرميـل والـ 80 دولار، وهي معدلات ألجأت العديد من دول النفـط العربية إلى العودة لإصدار سنـدات الديـون الخارجية، وكذلك تراجـع الفوائض النفطية، ووجود عجز لـدى بعض الدول النفطية الصغيرة.

فـي تركيـا، تشير المؤشـرات الاقتصادية الكلية هنـاك إلى أنها سوف تظل خـلال عام 2024 في مواجهـة التضخم واستمرار تراجع قيمة عملتهـا المحلية، والتوسع في علاقاتها التجارية والاقتصادية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وعدم مزاحمة طموحها السياسي لمصالحها الاقتصادية، وبخاصة بعد أزمتها الاقتصادية الراهنة، وهو ما دعاها للعمل على زيادة علاقاتها مع دولتي السعودية والإمارات من جهةٍ، وعدم خسارتها لتعاملاتها التجارية والمالية مع دولة الكيان الصهيوني من جهةٍ أخرى.

أمـا إيـران، فلازالت العقوبات تطوق اقتصادهـا، ومحاولات إيران التحرك فـي إطار هامش بعض التكتـلات الاقتصاديـة مثل البريكس أو غيرها، لا يجدي نفعًا أكثر مـن تحريك بعض الصفقات هنا أو

هنـاك، حيـث أن لباقـي الدول مصالح مع أميـركا وأوروبا أكبر من مصالحها مـع إيران، لذلك يحرص الكثيـر مـن دول العالم على ألَّا يقع تحت طائلة العقوبـات بسبب التعاملات مع إيران. كما أن مشكلات إيران الداخلية على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، لازالت رهن تعطل قطاع النفط وتراجع إيراداته بسبـب العقوبـات، فالعملة المحليـة لازالت تعاني من التراجع، ومعدلات التضخـم والبطالة في تزايد، وتتوق إيران لليوم الذي تُرفَع فيه العقوبات الاقتصادية، لتخرج من طوق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمسك بها منذ سنوات.

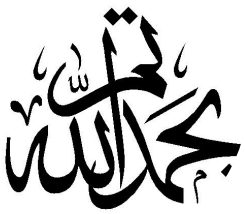
تم بحمد الله